مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/2

قياس أثر النظام الاقتصادي على الأداء الاقتصادي
دراسةٌ في التطبيقات

د.مهند طالب الحمدي

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

قياس أثر النظام الاقتصادي على الأداء الاقتصادي: دراسةٌ في التطبيقات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د.مهند طالب الحمدي/ أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. المُلخص:

أنَّ الأنظمةَ الاشتراكيةَ المخططةَ مركزيًّا قد جمعتْ بينَ ضعف الأداءِ الاقتصاديّ والقمعِ السياسيّ، كما سجلتْ أداءً متدنيًا للغايةِ مقارنةً بنظيراتِها الرأسماليةِ القائمةِ على السوقِ الحرةِ، لذلك نجد ان الدول التي تبنت الأفكار الاشتراكية غالباً ما تكون اكثر فقراً وهشاشة، وان النتائج الاقتصادية وإنْ كانتْ تتأثرُ بالنظامِ الاقتصاديّ السائدِ، الا انها تتأثرُ أيضًا بالعواملِ البيئيةِ وعواملِ السياساتِ؛ لذا يجب معالجةُ مشكلةِ ثباتِ تلكَ العواملِ الأخرى منْ أجلِ رصدِ تأثيرِ النظامِ الاقتصاديّ على النتائجِ الاقتصاديةِ.

ولتحقيقِ رصد كفوء للنظام الاقتصادي، يمكنُ استخدامُ خمسةِ معاييرَ للأداءِ الاقتصاديّ؛ لتقييمِ أداءِ الأنظمةِ الاقتصاديةِ، وهيَ:

- النموُّ الاقتصاديُّ
- الكفاءةُ
- توزيعُ الدخلِ
- الاستقرار
- القابلية للاستمرارِ.

ويتمثَّلُ النموُّ الاقتصاديُّ في زيادةِ إنتاجِ السلعِ والخدماتِ، أوْ زيادةِ نصيبِ الفردِ منَ الناتجِ، أوْ في كليهما معًا، وان الكفاءة يمكن الوصول اليها من خلال تعريف مدى فاعليةِ النظامِ في استخدامِ مواردِهِ في وقتٍ محددٍ (الكفاءةِ الساكنةِ) أوْ عبرَ الزمنِ (الكفاءةِ الديناميكيةِ)؛ كما يمكنُ ربطُها بمفهومَي النموِّ الاقتصاديّ الشاملِ (الناتجِ عنْ زيادةِ المدخلاتِ) والنموِّ الاقتصاديّ المكثفِ (الناتجِ عنْ زيادةِ الإنتاجية).

وتتسمُ مسألةُ توزيعِ الدخلِ بطابعٍ ذاتيٍّ بطبيعتِها، وإنْ كانتْ مرتبطةً بمدى فاعليةِ المشاركينَ في السعيِ لتحقيقِ أهدافِ النظامِ. وتُقَاسُ درجةُ توزيعِ الدخلِ باستخدامِ معاملِ «جيني». وللحصولِ على مقياسٍ إجماليٍّ للأداءِ، يجبُ استخدامُ أوزانٍ ترجيحيةٍ تتأثرُ بالأولوياتِ والأعرافِ الاجتماعيةِ لجمعِ المقاييسِ المختلفةِ معًا؛ حيثُ لا يمكنُ السعيُ لتعظيمِ جميعِ مقاييسِ الأداءِ في آنٍ واحدٍ نظرًا لوجودِ مقايضاتٍ أو ما يسمى بالتضحياتِ المتبادلةِ بينَها.

ولتحييدِ أثرِ النظامِ الاقتصاديّ – أيْ تثبيتِهِ كمتغيرٍ تحليليٍّ –، يمكنُ اللجوءُ إلى الأساليبِ القياسيةِ الاقتصاديةِ منْ خلالِ التحكمِ الإحصائيّ في المتغيراتِ البيئيةِ والسياساتيةِ؛ وفي هذا الصددِ تنشرُ منظماتٌ دوليةٌ متعددةٌ مقاييسَ متنوعةً للمؤسساتِ الاقتصاديةِ – كمؤشراتِ الفسادِ والحريةِ الاقتصاديةِ – استنادًا إلى استطلاعاتِ آراءِ الخبراءِ وتصوراتِهمْ. كما يمكنُ اللجوءُ، كخيارٍ بديلٍ، إلى توظيفِ «التجاربِ الطبيعيةِ»، كمقارنةِ ألمانيَا الشرقيةِ والغربيةِ، وكوريَا الشماليةِ والجنوبيةِ، أوْ كوبَا بنظائرِها في أمريكَا اللاتينيةِ. وعلى هديٍ منْ أحدِ هذينِ الخيارينِ، يتسنى للمجتمعِ أنْ يسعى لتعظيمِ أهدافِهِ في ظلِّ محدداتِ نظامِهِ الاقتصاديِّ وبيئتِهِ وسياساتِهِ.

II. مقدمة:

نال الاتحادُ السوفيتيُّ مكانةً هامةً بوصفه قوةً عظمى تحتل أحدَ كفتي الميزان الدوليّ الاقتصادي، بينما احتلت منافستُه التقليديةُ –الولايات المتحدة الأمريكية– الكفةَ الأخرى للميزان. وكان جليًّا أنَّ كلَّ بلدٍ منهما يتبنَّى نظامًا اقتصاديًّا يختلف جذريًّا عن الآخر؛ فالأول يقوم على اقتصادٍ اشتراكيٍّ مُخطَّطٍ، في حين يستند الثاني إلى آلياتِ السوق الرأسماليةِ.

وعلى ذلك؛ فقد كُرِّست سنواتٌ من الأبحاث الجادة لمقارنة النتائج الاقتصادية السوفيتية بمثيلاتها في منافسته، الولايات المتحدة، وكان بالإمكان سوقُ حججٍ نظريةٍ تدعم كفة نظامٍ في مقابل الآخر؛ إذ رأى أنصار «التخطيط العلمي» أن المُخططين الخبراء قادرون على تحقيق نتائج أفضل مما تحققه آلية السوق التي تتبناها الولايات المتحدة، في حين رأى الفريق الآخر أن التخطيط على المستوى الوطني يتسم بالتعقيد الهائل، بل اعتبروا أن تطبيق هذا النظام الاقتصادي يُعد أمرًا مستحيلًا من الناحية العملية.[1]

لقد أظهرتِ المقارناتُ بين البلدين تفاوتًا ملموسًا وقابلًا للقياس في الأداء؛ فبمقارنة معدلاتِ النموِّ، نجد أن الاتحادَ السوفيتي حقق –في البداية– معدلًا أعلى مما سجلته الولاياتُ المتحدة، غير أنه شهد تراجعًا مستمرًا بعد منتصف ستينياتِ القرنِ العشرين، فضلًا عن كونه متأخرًا في مسار النمو الإجماليّ، مما فرض عليه بذلَ جهودٍ حثيثة للحاق بالركب.

ورغم انخفاض نصيبِ الفرد من الناتج المحليّ في الاتحاد السوفيتيّ مقارنةً بنظيره في الولاياتِ المتحدةِ، فقد امتلك كلا البلدين قواتٍ عسكريةً قويةً ومتكافئة.

أمَّا على صعيد سوق العمل؛ فإن الاقتصاد السوفيتي –وإن أحجم عن نشر إحصاءات البطالة زاعمًا انعدامها من الأساس– قد وفَّر ضماناتٍ للتوظيف [2]، في حين شهدت الولاياتُ المتحدة فتراتٍ اتسمت بارتفاعِ معدلاتِ البطالة.

وفي المقابلِ، تفوَّقتِ الولاياتُ المتحدة بوضوحٍ في مجال الابتكارِ التكنولوجيّ، وهو ما تجسَّد في اختراعاتها وابتكاراتها البارزة. بينما تميَّز الاتحادُ السوفيتي بتوزيعٍ أكثر عدالةً للدخل، وإنْ اتَّسم بتفاوتٍ أكبر في توزيع السلطةِ السياسية التي تركزت في أيدي قلةٍ من أعضاء الحزب الشيوعيّ المُحتكر للسلطة.

وإن صارتِ الإجابةُ عن سؤال «التفوق» واضحةً لاحقًا مع انهيار النظام السوفيتي، إلا أن الباحثين واجهوا صعوبةً بالغةً في التوصل إلى إجابةٍ قاطعة؛ نظرًا لأن كل نظامٍ تفوَّق على الآخر في مجالٍ بعينه أو أكثر. وإزاء ذلك، كان تحديدُ أيٍّ من النظامين هو «الأفضل» يتوقفُ على الأهمية النسبية (أو الأوزان) الممنوحة لكل معيارٍ من معايير الأداء.

فإذا اعتُبِر النموُّ الاقتصاديُّ ذا أهميةٍ نسبيةٍ أكبر، فإن الاقتصاد السوفيتي (خلال معظم فترات تاريخه) تفوَّق على نظيره الأمريكي [3]. أما إذا كانتِ الأولويةُ للابتكار التكنولوجي، فقد كانتِ الغلبةُ واضحةً للولايات المتحدة. وإذا كان استقرارُ التوظيف هو المعيار الحاسم، فقد كان الاتحاد السوفيتي هو المتفوق. إلى أن وضع تفككُ الاتحاد السوفيتي في كانون الأول (ديسمبر) 1991 حدًا للنقاش حول هذه القضية برمتها [4].

III. التجارب الطبيعية [5]

إنَّ رصدَنا لتأثيرِ النظامِ الاقتصاديّ على النتائجِ الاقتصاديةِ، يوجِبُ علينا «تثبيتَ» متغيرِ «النظامِ الاقتصاديّ» (أيْ تحييدَ أثرِه أو اعتبارَه ثابتًا). ورغمَ أنَّ هذا المطلبَ يبدو بسيطًا من الناحيةِ النظريةِ، إلا أنَّ تطبيقَه العمليَّ ينطوي على صعوباتٍ جمَّةٍ؛ إذْ يلزمُ اتخاذُ إجراءاتٍ إحصائيةٍ –وإنْ تُكَنْ غيرَ مثاليةٍ– تتيحُ لنا تجميعَ دولٍ نرى أنَّها تشتركُ في خصائصِ نظامٍ اقتصاديّ معينٍ، ومنْ ثَمَّ مقارنةَ الفروقِ في النتائجِ الاقتصاديةِ فيما بينَها.

وعلَى ذلكَ، يُمكِنُ مقارنةُ متوسطاتِ معدلاتِ النموِّ أو إنتاجيةِ العملِ بينَ الاقتصاداتِ التي

كانتْ جزءًا منَ الإمبراطوريةِ السوفيتيةِ – والتي تبنَّتْ نظامًا اقتصاديًّا متماثلًا إلى حدٍّ كبيرٍ – منْ ناحيةٍ، ومجموعاتٍ منْ دولِ الغربِ الصناعيِّ منْ ناحيةٍ أخرَى.

ورغْمَ أنَّ الفروقَ في متوسطاتِ هذهِ المجموعاتِ قدْ تُقدِّمُ معلوماتٍ قيمةً، إلا أنَّ هناكَ عواملَ أخرَى، بخلافِ النظامِ السوفيتيِّ، قدْ تكونُ مسؤولةً عنْ تفسيرِ تلكَ الفروقِ [6].

وللتوصلِ إلى مستوى أكثرَ دقة في رصدِ أثرِ النظامِ الاقتصاديِّ على النتائجِ – كالنموِّ أو الإنتاجيةِ – يتعين علينا استخدامُ أساليبَ إحصائيةٍ أعلى تعقيدًا، تتمثلُ في «تثبيتِ» عواملَ أخرى (مثلَ حجمِ الدولةِ أو ما تمتلكُهُ منْ مواردَ).

وفي الواقعِ، كشفتِ الدراساتُ الأوليةُ عنْ وجودِ نموذجٍ «سوفيتيٍّ» مميزٍ للهيكلِ الاقتصاديِّ. ومع ذلكَ، واجهتْ أكثرُ الدراساتِ التي تناولتْ النموَّ والإنتاجيةَ في الحقبةِ السوفيتيةِ – حتى أشدُّهَا موثوقيةً ورصانةً – صعوبةً في التوصلِ إلى استنتاجاتٍ حاسمةٍ.

وتُعرَّفُ التجاربُ الطبيعيةُ في علمِ الاقتصادِ بأنها مواقفُ تنشأُ عفويًّا أو نتيجةً لظروفٍ خارجةٍ عن الإرادةِ، حيثُ يتمُّ توزيعُ أفرادٍ، أو مجموعاتٍ، أو دولٍ بشكلٍ عشوائيٍّ بينَ «مجموعةٍ خاضعةٍ للتجربةِ» (تتلقى المعالجةَ أو تخضعُ للمتغيرِ محلِّ الدراسةِ) و «مجموعةٍ ضابطةٍ» (للمقارنةِ)، ثم تُحلَّلُ النتائجُ لاختبارِ الفرضياتِ.

وفي هذهِ الحالةِ، يتمثلُ «المتغيرُ محلُّ الدراسةِ» (أو المعالجةُ)، فلنقلْ، في النظامِ الاقتصاديِّ السوفيتيِّ، بينما تمثلُ اقتصاداتُ السوقِ الرأسماليةُ «المجموعةَ الضابطةَ».

وتبرزُ أهميةُ دراسةِ ما يُعرفُ بـ «التجاربِ الطبيعيةِ» حينَ نعقدُ المقارنةَ بينَ تلكَ الحالاتِ النادرةِ لدولٍ كانتْ تتشابهُ في معظمِ الجوانبِ باستثناءِ النظامِ الاقتصاديِّ.

ومن أبرزِ الأمثلةِ على هذهِ التجاربِ الطبيعيةِ حالةُ الدولةِ التي كانتْ في الأصلِ كيانًا

واحدًا، ثم أدَّتِ التغيراتُ الجيوسياسيةُ – في أعقابِ الحروبِ – إلى انقسامِها إلى دولتينِ مستقلتينِ تنتهجُ كلٌّ منهما نظامًا اقتصاديًّا وسياسيًّا مختلفًا عن الأخرى، ويظهرُ ذلكَ جليًا في حالةِ الكوريتينِ والألمانيتينِ.

ونظرًا لأنَّ الكيانينِ الجديدينِ المستقلينِ يصدرانِ عن أصلٍ واحدٍ، فإنهما – بالضرورةِ – يشتركانِ في مقوماتٍ تأسيسيةٍ واحدةٍ، مما يُيسرُ إرجاعَ الفروقِ في الأداءِ الاقتصاديّ إلى طبيعةِ النظامِ الذي اعتمدتْهُ كلٌّ منهما. **الكوريتان:** في أعقابِ الحرب العالميةِ الثانية وانتهاء الاحتلال الياباني، انقسمت كوريا إلى شطرين؛ شمالي تحت سيطرةِ الاتحاد السوفيتيّ، وجنوبي تحت سيطرة الولاياتِ المتحدة.

وقد ظلَّ هذا الانقسامُ قائمًا بعد الحرب الكورية (1950–1953) التي انتهت دون حسمٍ عسكريّ لأيٍّ من الطرفين؛ إثرَ اتفاقِ هدنةٍ برعاية الأممِ المتحدةِ أفضى في النهايةِ إلى تثبيت الحدودِ وتكريسِ الانقسامِ بين الكوريتين.

تبنَّتْ كوريا الشماليةُ نسخةً فريدةً من النظام السوفيتيّ، اتسمتْ برفضِ مبدأ الملكيةِ الخاصة في قطاعاتِ الصناعةِ والتجارة والزراعة، وبالديكتاتوريةِ الفرديةِ أو ما يُعرف بـ «عبادةِ الفردِ»؛ حيث هيمن حزبٌ واحدٌ على الحياة الاقتصاديةِ والسياسية تحت حكم عائلةِ كيم، بدايةً من كيم إيل سونغ، ثم ابنه كيم جونغ إيل، حتى صارت الآن تحت زعامةِ كيم جون أون، حفيد كيم إيل سونغ.

في المقابلِ، تبنَّتْ كوريا الجنوبيةُ الملكيةَ الخاصةَ وآلياتِ السوقِ لتخصيصِ الموارد. كما تبنَّتْ النظامَ السياسيَّ الديمقراطيَّ، بعدَ تحولِها عنِ النظامِ العسكريّ الديكتاتوريّ الذي كانتْ قدْ تبنَّتْهُ في بدايتها.

والجديرُ بالذكرِ أنهُ عندَ حدوثِ الانقسامِ، كانَ مستوى الرخاءِ متقاربًا بينَ الشطرينِ؛ بلْ إنَّ الشمالَ – تاريخيًّا – كانَ أكثرَ تطورًا منَ الجنوبِ.

واليومَ، صارَ التباينُ بينَ الشمالِ والجنوبِ صارخًا للغايةِ؛ إذْ يعيشُ الكوريون الشماليونَ عندَ حدِّ الكفافِ (أو أدنى)، ويعانونَ من مجاعاتٍ متكررةٍ، بلْ إنَّ بقاءهمُ الآنَ ليسَ إلا بفضلِ المساعداتِ السخيةِ التي يتلقونَها منْ كوريا الجنوبيةِ والصينِ.

كما لا ينالونَ أيَّ قدرٍ منَ الحرياتِ السياسيةِ، ويواجهونَ عقوباتٍ تصلُ إلى السجنِ أوِ الإعدامِ إذا ما عارضوا النظامَ. بلْ إنَّ كوريا الشماليةَ قدْ أقرتْ واحدًا منْ أكثرِ القوانينِ رعبًا؛ حيثُ هدمتْ مبدأَ شخصيةِ العقوبةِ بتوسيعِ نطاقِها وعدمِ اقتصارِها على مقترفِ الجرائمِ السياسيةِ وحدهُ، بلْ تمتدُّ لتشملَ ثلاثةَ أجيالٍ منْ عائلتهِ، تطبيقًا لمبدأٍ أرساهُ مؤسسُ الدولةِ كيم إيل سونغ.

وعلى النقيضِ منْ ذلكَ، انضمتْ كوريا الجنوبيةُ إلى مصافِّ الدولِ الغنيةِ؛ حيثُ يمتلكُ المواطنُ العاديُّ سيارةً ومسكنًا خاصًا، ولا يشغلُ بالَهُ بمشكلةِ تأمينِ الغذاءِ لعائلتهِ.

ويستندُ الحكمُ في كوريا الجنوبيةِ إلى مبادئِ الديمقراطيةِ الليبراليةِ والتعدديةِ الحزبيةِ وحقوقِ الإنسانِ وسيادةِ القانونِ، بما يتيحُ لمواطنيها حريةَ ممارسةِ حقوقهمُ السياسيةِ، بما في ذلكَ انتقادُ الحكومةِ دونَ خوفٍ منَ الانتقامِ، كما تتشكلُ الحكومةُ عبرَ انتخاباتٍ سياسيةٍ تتسمُ بالتنافسيةِ والحيويةِ.

وتقدمُ لنا هذهِ المقارنةُ بينَ الكوريتينِ – باعتبارهِما أحدَ النماذجِ النادرةِ التي تحظى بإجماعٍ شبهِ تامٍّ – دليلًا على أنَّ النظامَ الاقتصاديَّ لكوريا الجنوبيةِ قدْ تفوقَ بمراحلَ على نظيرهِ في كوريا الشماليةِ.

الألمانيتانِ: عقبَ هزيمتِها في الحربِ العالميةِ الثانيةِ، تقاسمَ الحلفاءُ المنتصرونَ السيطرةَ على ألمانيا النازيةِ، ووُضِعَتْ قواعدُ هذا التقسيمِ في مؤتمرَيْ يالطا وبوتسدامَ عامَ 1945؛ حيثُ تجسدَ التقسيمُ بظهورِ دولتينِ: ألمانيا الغربيةِ في مناطقِ السيطرةِ الأمريكيةِ والبريطانيةِ والفرنسيةِ، وقدْ اتبعتِ النظامَ الرأسماليَّ الديمقراطيَّ، وألمانيا الشرقيةِ في المنطقةِ الخاضعةِ للاتحادِ السوفيتيِّ، وقدْ اتبعتِ النظامَ الاشتراكيَّ.

ورغمَ تساوي نقطةِ الانطلاقِ عقبَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ، أظهرتْ كافةُ مؤشراتِ الأداءِ – باستثناءِ معاملِ جيني [7] – تفوقًا كاسحًا للاقتصادِ الألمانيِّ الغربيِّ على نظيرِهِ الشرقيِّ؛ إذْ نما اقتصادُ ألمانيا الغربيةِ بوتيرةٍ أسرعَ، وحققَ مستوى معيشيًّا أرقى، وكفاءةً اقتصاديةً أعلى بكثيرٍ. بلْ إنَّ فوارقَ الأداءِ التي حُسِبَتْ قبلَ انهيارِ ألمانيا الشرقيةِ ربما قدَّمَتْ صورةً عنها أفضلَ مما كانتْ تستحقُّ في الواقعِ.

وقدِ احتفظَ الاقتصادُ الألمانيُّ الغربيُّ بتفوقِهِ طيلةَ فترةِ الانقسامِ، حتى انهيارِ الأخيرِ عامَ 1989 واندماجِهِ في ألمانيا الموحدةِ عامَ 1990. ولعلَّ المقارنةَ بينَ سيارةِ ترابانت [8] الألمانيةِ الشرقيةِ المتواضعةِ وسياراتِ بي إم دبليو ومرسيدس الألمانيةِ الغربيةِ اللامعةِ قدْ جَسَّدَتْ تفوقَ الإنجازِ الألمانيِّ الغربيِّ بصورةٍ أبلغَ منْ أيِّ إحصاءاتٍ جافةٍ أوْ منقوصةٍ.

وفي واقعةٍ دالةٍ، وعقبَ إعادةِ توحيدِ ألمانيا، زارَ مواطنونَ منْ ألمانيا الغربيةِ مقرَّ إقامةِ القادةِ الألمانِ الشرقيينَ في حيِّ نيدرشونهاوزن بمنطقةِ بانكو [9]؛ فاكتشفوا أنَّ النخبةَ الشيوعيةَ الحاكمةَ لمْ تكنْ تعيشُ بمستوىً يتجاوزُ ما يعيشُهُ المواطنُ العاديُّ منَ الطبقةِ الوسطى في ألمانيا الغربيةِ.

كوبا مقابلَ دولِ أمريكا اللاتينيةِ: على الرغمِ منْ تعاقبِ الأنظمةِ الديمقراطيةِ والديكتاتورياتِ العسكريةِ في المنطقةِ، كانَ نصيبُ الفردِ منَ الناتجِ المحليِّ الإجماليِّ في كوبا يعادلُ تقريبًا نظيرَهُ في اليونانِ ومتوسطِ أمريكا اللاتينيةِ عامَ 1957، أيْ حينَ أطلقَ فيدل كاسترو ثورتَهُ الكوبيةَ؛ لكنه وبحلولِ عامِ 2004 – وفي ظلِّ حكمِ كاسترو – تراجعَ هذا المعدلُ إلى أقلَّ منْ نصفِ متوسطِ أمريكا اللاتينيةِ.

عندما دخلَ فيدل كاسترو هافانا منتصرًا عامَ 1959، كانتْ كوبا تتمتعُ بواحدٍ منْ أعلى معدلاتِ الاستهلاكِ في أمريكا اللاتينيةِ وبطبقةٍ وسطى مزدهرةٍ، كما كانتْ هافانا رابعَ أغلى مدينةٍ في العالمِ. ورغمَ صغرِ مساحتِها، كانتْ هناكَ ثمانٍ وخمسونَ صحيفةً تصدرُ في كوبا، وسجلتْ واحدةً منْ أعلى نسبِ الأطباءِ إلى عددِ السكانِ [10]. غيرَ أنهُ على مدارِ خمسينَ عامًا منْ حكمِ الأخوينِ فيدل وراؤول كاسترو الشيوعيِّ، تحولتْ كوبا منْ واحدةٍ منْ أكثرِ دولِ أمريكا اللاتينيةِ ازدهارًا إلى واحدةٍ منْ أفقرِها.

كما أنهُ، ومعَ أنَّ كوبا تقعُ في جزءٍ منَ العالمِ عانى منَ التخلفِ مقارنةً ببقيةِ أنحاءِ المعمورةِ، فإنَّ أداءَها الاقتصاديَّ تأخرَ حتى عنْ تلكَ المنطقةِ الجغرافيةِ المتعثرةِ أصلًا.

ودفعًا لهذهِ الحقيقةِ القاتمةِ، يُشيرُ المدافعونَ عنْ كوبا في عهدِ حكمِ الأخوينِ كاسترو إلى انخفاضِ معدلاتِ وفياتِ الرضعِ وارتفاعِ متوسطِ العمرِ المتوقعِ، لكنهمْ يغفلونَ – في الوقتِ ذاتهِ – ذكرَ حقائقَ دالةٍ؛ كقصرِ استخدامِ الإنترنتِ على قلةٍ مختارةٍ منَ الأشخاصِ، وعقابِ منْ يستخدمُهُ بشكلٍ غيرِ قانونيٍّ بالسجنِ، فضلاً عنِ ارتفاعِ معدلاتِ سجنِ الصحفيينَ والمعارضينَ السياسيينَ.

منْ خلالِ هذهِ التجاربِ الطبيعيةِ الثلاثِ التي يمكنُ فيها تثبيتُ معظمِ العواملِ الأخرى – والتي تُعَدُّ كوبا الحالةَ الأقلَّ تمثيلًا لها – يمكنُ استخلاصُ نتائجَ حاسمةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ؛ وأبرزُها أنَّ الأنظمةَ الاشتراكيةَ المخططةَ مركزيًّا قد جمعتْ بينَ ضعف الأداءِ الاقتصاديّ والقمعِ السياسيّ، كما سجلتْ أداءً متدنيًا للغايةِ مقارنةً بنظيراتِها الرأسماليةِ القائمةِ على السوقِ الحرةِ.

ورغمَ إمكانيةِ الاستشهادِ ببعضِ الإحصائياتِ التي تصبُّ في صالحِ الأنظمةِ الاشتراكيةِ (مثلِ المؤشراتِ الصحيةِ في كوبا)، فإنَّ الغالبيةَ تتفقُ على أنَّ مثلَ تلكَ المزايا تتضاءلُ أمامَ الجوانبِ السلبيةِ التي أدتْ إلى فشلِ النظامِ الاقتصاديّ.

IV. تقييم أداء النظام الاقتصادي من دون التجارب الطبيعية

ولَمَّا كانتِ التجاربُ الطبيعيةُ حالاتٍ نادرةً في التاريخِ، فإنَّ تقييمَ أداءِ الأنظمةِ الاقتصاديةِ في الحالاتِ الاعتياديةِ يقتضي الفصلَ والتمييزَ – بطريقةٍ ما – بينَ تأثيرِ النظامِ الاقتصاديّ ذاتهِ على النتائجِ الاقتصاديةِ، وبينَ العواملِ البيئيةِ والسياساتِ الجانبيةِ التي قدْ تؤثرُ هيَ الأخرى على تلكَ النتائجِ.

ليسَ هذا فحسبْ، بلْ أصبحنا نواجهُ تباياناتٍ أقلَّ حدةً ووضوحًا – سِيَّمَا بعدَ انهيارِ الشيوعيةِ – مثلِ الفروقِ بينَ الرأسماليةِ في الولاياتِ المتحدةِ ونظيرتِها في أوروبا، أوِ الاختلافاتِ في السياساتِ الصناعيةِ بينَ كلٍّ منَ اليابانِ، وروسيا، والصينِ.

وفي ضوءِ ذلك، فإنَّ أحدَ المساراتِ المتاحةِ لتقييمِ أداءِ الأنظمةِ الاقتصاديةِ يتمثلُ في: تحديدِ التغييراتِ التي طرأتْ على نظامٍ اقتصاديٍّ محددٍ، ومنْ ثمَّ دراسةِ أداءِ ذلكَ النظامِ عقبَ تطبيقِ تلكَ التغييراتِ الجوهريةِ.

ففي البلدانِ التي شهدتْ تسارعًا في النموّ، مثلِ الصينِ، والهندِ، وتشيلي، يمكنُنا البحثُ عنِ التغييراتِ المؤسسيةِ التي ربما تكونُ قدْ أدتْ إلى هذا التسارعِ.

وتطبيقًا لذلكَ، ففي حالةِ الصينِ، يمكنُنا النظرُ في القراراتِ التي اتُّخِذَتْ بدءًا من عامَي 1977 و1978 لإصلاحِ الاقتصادِ الاشتراكيّ المخططِ. وفي حالةِ تشيلي، قد نركزُ على خصخصةِ نظامِ التقاعدِ، كخطوةٍ عززتْ تكوينَ رأسِ المالِ. أما في حالةِ الهندِ، فيمكنُنا دراسةُ الإصلاحاتِ الموجهةِ نحوِ السوقِ التي بدأت عامَ 1990 وتواصلت حتى يومِنا هذا.

غيرَ أنَّ الاعتمادَ على ذلكَ المسارِ في بعضِ الحالاتِ قدْ لا يؤدي إلى نتائجَ يقينيةٍ؛ فعلى سبيلِ المثالِ، شهدَ الاقتصادُ الأمريكيُّ نموًّا أسرعَ من نظيرِهِ الأوروبيّ خلالَ حقبتَي الثمانينياتِ والتسعينياتِ. وأثناءَ تلكَ الفترةِ، أجرتِ الولاياتُ المتحدةُ تعديلاتٍ على نظامِها الضريبيّ وأقرتْ إصلاحاتٍ لنظامِ الرعايةِ الاجتماعيةِ، كما شهدتْ انتشارًا واسعًا لأجهزةِ الحاسوبِ الشخصيّ والإنترنتِ في قطاعِ الأعمالِ والمنازلِ.

وفي ظلِّ تزامنِ التغييراتِ المؤسسيةِ – تعديلِ النظامِ الضريبيّ وإصلاحِ نظامِ الرعايةِ الاجتماعيةِ – معَ العاملِ البيئيّ – انتشارِ الحاسوبِ الشخصيّ والإنترنتِ – يكونُ السؤالُ: هلْ كانَ معدلُ النموّ المرتفعُ في الولاياتِ المتحدةِ نتاجًا لتلكَ التغييراتِ المؤسسيةِ، أمْ أنهُ كانَ ثمرةً للعاملِ البيئيّ؟

وفي مثلِ هذهِ الحالاتِ، يتطلبُ التمييزُ بينَ أثرِ النظامِ الاقتصاديّ، والعواملِ البيئيةِ، والسياساتِ المتبعةِ إجراءَ تحليلاتٍ إحصائيةٍ أوْ اقتصاديةٍ قياسيةٍ. إذْ إنَّ الاكتفاءَ بربطِ عاملٍ واحدٍ بنتيجةٍ اقتصاديةٍ معينةٍ قدْ يوقعُنا في خطأِ افتراضِ وجودِ علاقةٍ سببيةٍ بينَهما؛ حيثُ لا يمكنُ عزلُ الأثرِ الفعليّ للنظامِ الاقتصاديّ عنِ النتائجِ المتحققةِ إلا بدراسةِ تلكَ العواملِ الثلاثة في إطارٍ تحليليّ واحدٍ [11].

٧. مقاييس قائمة على التصورات: الحرية، والفساد، والحوكمة

لقد حملت المنظماتُ الدوليةُ وغيرُ الحكوميةِ جهودَ استكشافِ سبلٍ جديدةٍ كليًّا لقياسِ جوانبَ مختلفةٍ منَ النظامِ الاقتصاديّ؛ إذْ قامت هيئاتٌ – عامةٌ وخاصةٌ – بإعدادِ تصنيفاتٍ للدولِ استنادًا إلى مقاييسِ التنميةِ المؤسسيةِ، بينما سعت بعضُها إلى رصدِ مقاييسَ تهمُّ الشركاتِ والمستثمرينَ الدوليينَ، ومنها مؤشراتُ مخاطرِ أداء الأعمالِ (كدليلِ مخاطرِ أداء الأعمال في دول العالم) أوْ تنافسيةِ الدولِ (كتقريرِ التنافسيةِ العالميةِ)، في حين ركز البعضُ الآخرُ بشكلٍ مباشرٍ على المؤسساتِ (كمؤشراتِ التصوراتِ حولَ الفسادِ) – التي تصدرُها منظمةُ الشفافيةِ الدوليةُ – أو مؤشراتِ الحريةِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ[12].

إنَّ مؤشراتِ المؤسساتِ الاقتصاديةِ المشارَ إليها تستندُ بالأساسِ إلى تصوراتِ الخبراءِ؛ فعلى سبيلِ المثالِ، تطلبُ منظمةُ الشفافيةِ الدوليةُ منَ المسؤولينَ ورجالِ الأعمالِ المطلعينَ على أوضاعِ دولةٍ ما إبداءَ آرائهمْ وتصوراتِهم حولَ مدى نزاهةِ تلكَ الدولةِ أوْ تفشي الفسادِ فيها. ولا يقتصرُ هذا الدورُ على منظمةِ الشفافيةِ وحدَها؛ بلْ إنَّ جهاتٍ أخرى تقدمُ تفاصيلَ أكثرَ دقةً حولَ التنميةِ المؤسسيةِ مصنفةً حسبَ المجالاتِ [13].

وتتنوعُ المؤشراتُ المؤسسيةُ تنوعًا واسعًا بحسبِ المؤسسةِ المصدرةِ لها، وبحسبِ ما يتضمنُهُ المؤشرُ والمصدرُ الذي يعتمدُ عليهِ؛ فعلى سبيلِ المثالِ، يصدرُ «مؤشرُ الحريةِ الاقتصاديةِ» عنْ مؤسسةِ هيرتج وصحيفةِ وول ستريت جورنال؛ حيثُ بدأتِ البياناتُ الخاصةُ بهذا المؤشرِ بالظهورِ منذُ عامِ 1994، وإنْ كانَ شمولُهُ لمجموعةِ دولِ التحولِ الاقتصاديّ (أيِ الدولِ الاشتراكيةِ سابقًا) بالكاملِ لمْ يبدأْ إلا في عامِ 1997.

ويتضمنُ المؤشرُ تقييمًا شاملًا يستندُ إلى آراءِ خبراءَ خارجيينَ حولَ إثني عشرَ عاملًا أوْ مجالًا مؤسسيًّا محددًا تُعَدُّ ذاتَ صلةٍ بالحريةِ الاقتصاديةِ، وهيَ: حقوقُ الملكيةِ، والفعاليةُ القضائيةُ، والنزاهةُ الحكوميةُ، والعبءُ الضريبيُّ، والإنفاقُ الحكوميُّ، والصحةُ الماليةُ،

وحريةُ الأعمالِ، وحريةُ العمالةِ، وحريةُ التجارةِ، وحريةُ الاستثمارِ، والحريةُ الماليةُ.

ورغمَ أنَّ هذا المؤشرَ يتسمُ بالشمولِ ويبدو منطقيًّا، فإنهُ يظلُّ في جوهرِهِ قائمًا على التقديرِ الذاتيّ، أيْ يعتمدُ على الآراءِ الشخصيةِ [14].

كما تُعَدُّ تقاريرُ الدولِ في مرحلةِ التحولِ الصادرةُ عنْ منظمةِ فريدوم هاوس مصدرًا ثانيًا للمؤشراتِ المؤسسيةِ، بالإضافةِ إلى تقريرِ مسحِ الحريةِ السنويّ الذي تجريهِ المنظمةُ نفسُها. وكلا المصدرينِ يستندانِ إلى آراءِ خبراءَ خارجيينَ.

ومنْ بينِ المقاييسِ المفيدةِ في هذا الصددِ مقاييسُ الحريةِ الديمقراطيةِ والاقتصاديةِ، التي ترتكزُ على مؤشراتٍ فرعيةٍ تشملُ: العمليةَ السياسيةَ، والمجتمعَ المدنيَّ، والإعلامَ المستقلَّ، وسيادةَ القانونِ، والحكومةَ والإدارةَ العامةَ، والخصخصةَ، والاقتصادَ. وهناكَ مؤشراتٌ قيمةٌ أخرى، مثلُ المؤشراتِ الفرعيةِ لسيادةِ القانونِ والحوكمةِ والإدارةِ العامةِ، ومؤشراتِ الحقوقِ السياسيةِ والمدنيةِ [15].

وتتمثَّلُ مجموعةُ ثالثةٌ من المقاييسِ في مؤشراتِ التحول التي يصدرها البنكُ الأوروبيُّ لإعادة الإعمار والتنمية، والتي تستند أيضًا إلى تقييمات خبراءَ خارجيين. ويُعدُّ مؤشرُ الإصلاح القانونيّ الذي يصدره البنك – والذي يقيس مدى شمولية النظمِ القانونية من الناحية التشريعية وفعاليتها على أرض الواقع – مفيدًا بشكلٍ خاص، علمًا بأنه يجري إعدادُه منذ عام 1995.

أما المصدرُ الرابعُ لقياسِ النظمِ، فهو المسحُ الذي أجراهُ البنكُ الدوليُّ عامَ 1998 حولَ البيئةِ المؤسسيةِ في عددٍ كبيرٍ منَ البلدانِ، وذلكَ في إطارِ إعدادِ تقريرِ التنميةِ العالميةِ. وقدْ قُسِّمَ المسحُ إلى خمسةِ أقسامٍ:

(1) القدرةُ على توقعِ الإجراءاتِ الحكوميةِ فيما يتعلقُ بالقوانينِ والسياساتِ.

(2) حقوقُ الملكيةِ.

(3) جودةُ العلاقةِ بينَ الحكومةِ وقطاعِ الأعمالِ.

(4) التعقيداتُ البيروقراطيةُ (الروتينُ).

(5) كفاءةُ الحكومةِ في تقديمِ الخدماتِ.

ويعكسُ هذا المسحُ الأوضاعَ السائدةَ عامَ 1997 وفقًا لتقديراتِ عينةٍ منَ الشركاتِ العاملةِ في تلكَ البلدانِ. وقدْ اعتمدتْ نتائجُ المسحِ على متوسطِ الردودِ على الأسئلةِ التي عكستْ العواملَ المؤسسيةَ بشكلٍ أفضلَ.

وأخيرًا، فثمةَ تصنيفاتٌ أخرى تكتسبُ أهميةً خاصةً في هذا السياقِ، ويمكنُ استخدامُها كمقاييسَ مؤسسيةٍ؛ كتصنيفاتِ مخاطرِ الدولِ التي تنشرُها مجلةُ «يوروموني»، والتي تستندُ إلى تقييماتِ خبراءَ في مجالِ مخاطرِ الدولِ وتعودُ بياناتُها إلى عامِ 1992.

لقد أدى توفر هذه المقاييس للمؤسسات إلى نشوء أدبياتٍ بحثية واسعة وغنية تتناول تأثير النظام الاقتصادي على النتائج الاقتصادية.

وفي الخلاصةِ، فإنَّ النتائجَ وإنْ كانتْ تتأثرُ بالنظامِ الاقتصاديّ السائدِ، فإنها تتأثرُ أيضًا بالعواملِ البيئيةِ وعواملِ السياساتِ؛ لذا يتعينُ علينا معالجةُ مشكلةِ ثباتِ تلكَ العواملِ الأخرى منْ أجلِ رصدِ تأثيرِ النظامِ الاقتصاديّ على النتائجِ الاقتصاديةِ.

ولتحقيقِ ذلكَ، يمكنُ استخدامُ خمسةِ معاييرَ للأداءِ الاقتصاديّ؛ لتقييمِ أداءِ الأنظمةِ الاقتصاديةِ، وهيَ: النموُّ الاقتصاديُّ، والكفاءةُ، وتوزيعُ الدخلِ، والاستقرارُ، والقابليةُ للاستمرارِ.

ويتمثَّلُ النموُّ الاقتصاديُّ في زيادةِ إنتاجِ السلعِ والخدماتِ، أوْ زيادةِ نصيبِ الفردِ منَ الناتجِ، أوْ في كليهما معًا.

وتُعَرَّفُ الكفاءةُ بأنها: مدى فعاليةِ النظامِ في استخدامِ مواردِهِ في وقتٍ محددٍ (الكفاءةِ الساكنةِ) أوْ عبرَ الزمنِ (الكفاءةِ الديناميكيةِ)؛ كما يمكنُ ربطُها بمفهومَي النموِّ الاقتصاديِّ الشاملِ (الناتجِ عنْ زيادةِ المدخلاتِ) والنموِّ الاقتصاديِّ المكثفِ (الناتجِ عنْ زيادةِ الإنتاجية).

وتتسمُ مسألةُ توزيعِ الدخلِ بطابعٍ ذاتيٍّ بطبيعتِها، وإنْ كانتْ مرتبطةً بمدى فعاليةِ المشاركينَ في السعيِ لتحقيقِ أهدافِ النظامِ. وتُقَاسُ درجةُ توزيعِ الدخلِ باستخدامِ معاملِ «جيني».

وللحصولِ على مقياسٍ إجماليٍّ للأداءِ، يجبُ استخدامُ أوزانٍ ترجيحيةٍ تتأثرُ بالأولوياتِ والأعرافِ الاجتماعيةِ لجمعِ المقاييسِ المختلفةِ معًا؛ حيثُ لا يمكنُ السعيُ لتعظيمِ جميعِ مقاييسِ الأداءِ في آنٍ واحدٍ نظرًا لوجودِ مقايضاتٍ (تضحياتٍ متبادلةٍ) بينَها.

ولتحييدِ أثرِ النظامِ الاقتصاديِّ – أيْ تثبيتِهِ كمتغيرٍ تحليليٍّ –، يمكنُ اللجوءُ إلى الأساليبِ القياسيةِ الاقتصاديةِ منْ خلالِ التحكمِ الإحصائيِّ في المتغيراتِ البيئيةِ والسياساتيةِ؛ وفي هذا الصددِ تنشرُ منظماتٌ دوليةٌ متعددةٌ مقاييسَ متنوعةً للمؤسساتِ الاقتصاديةِ – كمؤشراتِ الفسادِ والحريةِ الاقتصاديةِ – استنادًا إلى استطلاعاتِ آراءِ الخبراءِ وتصوراتِهمْ. كما يمكنُ اللجوءُ، كخيارٍ بديلٍ، إلى توظيفِ «التجاربِ الطبيعيةِ»، كمقارنةِ ألمانيَا الشرقيةِ والغربيةِ، وكوريَا الشماليةِ والجنوبيةِ، أوْ كوبَا بنظائرِها في أمريكَا اللاتينيةِ. وعلى هديٍ منْ أحدِ هذينِ الخيارينِ، يتسنى للمجتمعِ أنْ يسعى لتعظيمِ أهدافِهِ في ظلِّ محدداتِ نظامِهِ الاقتصاديِّ وبيئتِهِ وسياساتِهِ.

الهوامش:

1. Gregory, Paul R. and Robert C. Stuart, Soviet and Post-Soviet Economic Structure and Performance, 6th ed. New York: Addison Wesley Longman, 1997, Ch. 11.
2. Granick, David, Job Rights in the Soviet Union: Their Consequences. Cambridge, Cambridge University Press, 1987.
3. Bergson, Abram, Productivity, and the Social System: The USSR and the West. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1978.
4. Koopmans, Tjalling C. and John Michael Montias, "On the Description and Comparison of Economic Systems," in Alexander Eckstein, ed. Comparison of Economy Systems: Theoretical and Methodological Approaches. Berkeley: University of California Press, 1971, pp. 27-78.
5. Dinardo, John., "Natural Experiments and Quasi-Natural Experiments," The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd ed. Basingstoke: Palgrave, 2008.
6. Gregory, Paul, Socialist and Non-Socialist Industrialization Patterns. New York: Praeger, 1970.

7. معامل جيني: هو مؤشرٌ لدرجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة، ويستخدم لتقدير مدى انحراف توزيع ثروة أو دخل بلدٍ ما عن التوزيع المتساوي. وقد طوّره عالم الإحصاء وعالم الاجتماع الإيطالي كورادو جيني. ويشير معامل جيني الذي

يساوي صفرًا إلى حالة المساواة التامة، حيث تتساوى جميع قيم الدخل أو الثروة. في المقابل، بينما يشير معامل جيني الذي يساوي واحدًا إلى أقصى درجات عدم المساواة بين القيم، حيث يمتلك فردُ واحد كل الدخل بينما لا يمتلك الآخرون شيئًا.

8. سيارة ترابي: ترابانت بالألمانية هي سلسلة من السيارات الصغيرة التي أنتجتها شركة صناعة السيارات الألمانية الشعبية، وهي شركة تصنيع سيارات ألمانية شرقية سابقة، من عام 1957 حتى عام 1991. ونظرًا لأن تصميم ترابانت الذي يعود إلى خمسينيات القرن الماضي ظل دون تغيير يُذكر حتى طرح آخر طراز منها عام 1990، فقد أصبحت ترابانت رمزًا للركود الاقتصادي الذي عانت منه ألمانيا الشرقية سابقًا، وانهيار الكتلة الشرقية عمومًا.

9. نيدرشونهاوزن: وتعني حرفيًا «شونهاوزن السفلى» هي منطقة تقع ضمن مقاطعة بانكو في برلين، ألمانيا. من عام 1949 حتى عام 1960، كان قصر شونهاوزن وحي مایاکوفسکیرینغ المجاور مقرًا لإقامة العديد من أعضاء حكومة ألمانيا الشرقية، والتي كانت تُعرف باسم بانكو في وسائل الإعلام الألمانية الغربية.

10. Mesa-Lago, Carmelo, Market Socialist and Mixed Economies: Comparative Performance, Chile, Cuba, and Costa Rica. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2000.

11. Brunetti, Aymo, Gregory Kisunko, and Beatrice Weder, “Institutional Obstacles to Doing Business,” World Bank Policy Research Working Paper, No. 1759, Washington, 1997.

12. Glei, Dana A., Noreen Goldman, Maxine Weinstei, “Perception Has Its Own Reality: Subjective Versus Objective Mea-

sures of Economic Distress." 2018, Population and Development Review, Vol. 44, Issue 4, pp 695-722.

13. Tanzi, Veto. and Hamid R. Davoodi, "Corruption, Public Investment, and Growth," IMF Working Paper, WP/97/139, Washington, 1997.

14. Holmes, Kim R., Bryan T. Johnson, and Melanie Kirkpatrick, 1995-1998: Index of Economic Freedom. The Heritage Foundation and the Wall Street Journal, Washington.

15. Havrylyshyn, Oleh and Ron van Rooden, "Institutions Matter in Transition, But So do Policies," Comparative Economic Studies, Vol. 45, 2003, pp. 2-24.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org